

المشوق مثل سلام في منتدى مستقبل لبنان الاقتصادي؛ إعطاء الحقوق من دون إرهاب الخزينة والقوى الاقتصادية



الداتي ونهرا)

وتحمل مسؤوليتها كاملة في ضبط موارد الدولة التي يجب أن تحصل. لا تغلبية على أحد على الإطلاق للقيام بأي مخالفة من المخالفات مهما صغرت أو كبرت».

وعن المستجدات في شأن السلسلة قال خليل: «على هامش جلسة اليوم (أمس) التي تمت الدعوة إليها لانتخاب رئيس للجمهورية، حصل آراءها في الجلسة العامة، ونحن أكثر من لقاء واعتقد أننا أمام فرصة حقيقية لإقرار سلسلة الرتب والرواتب جميعها، التي يجب أن تشارك وتتحمل مسؤولياتها كاملة وأن تبدي آراءها في الجلسة العامة، ونحن كوزارة مال على استعداد للإجابة عن كل التساؤلات المطروحة، والقرار هو قرار ومسؤولية جميع الكتل النيابية من الكتل».

الخزينة». وقال: «ليس مسموحاً بعد اليوم أن تكون هناك نسبة هدر في الجمارك لا تستطيع إدارة الجمارك أو المجلس الأعلى الإجابة عنها، أكان صحيحاً أم خطأ، فإذا كان صحيحاً يجب لهذه الأموال أن تحصل وأن تحول وإذا كان خطأ يجب أن تكون هناك إجابة واضحة عن كل نقطة من النقاط».

وأضاف خليل: «عندما ناقش سلسلة الرتب والرواتب أو موضوع الموازنة العامة، نرى أن هناك أعباء متراكمة ومترتبة على الدولة والمطلوب أن نعمل باتجاه تحصيلها في الأماكن التي يجب أن تحصل منها».

وعن وجود قرار سياسي يغطي عمل الجمارك، قال: «كلامنا واضح نحن نغطي كل عمل يدفع باتجاه تفعيل إدارة الجمارك للقيام بواجباتها

أكد وزير المال على حسن خليل ضرورة وضع «خطط تعيد ترتيب هيكلية الجمارك وادوارها وكل ماتعطل العمل فيه في المرحلة الماضية».

وفي تصريح له بعد اجتماع عقده مع المجلس الأعلى للجمارك أمس، والذي حضره رئيس المجلس الأعلى العميد نزار خليل والمدير العام للجمارك شفيق مرعي والأعضاء، قال خليل: «المطلوب الإسراع بإقرار خطة عمل إنقاذية، تلامس كل الجوانب المرتبطة بعمل الجمارك من الرقابة المسبقة والرقابة الفورية وإعادة تنظيم ومكافحة التهريب، والقيام بكل الخطوات التي تعيد ثقة الناس بهذه المؤسسة».

وشدّد على «الحاجة الماسة في هذا البلد لإدارة جديدة تستطيع تسطيع أن تكافح التهريب وأن تضبط موارد الدولة وأن تصخّ بانتظام إلى



المتحدّثون في المؤتمر

موضوع لبننة الاقتصاد في صميمها».

إيدال

والقى رئيس مجلس إدارة المؤسسة لتشجيع الاستثمارات في لبنان (إيدال) نبيل عبتاني كلمة أشار فيها إلى أنّ «تداعيات ما يحصل في الدول المحيطة لم تكن كبيرة على لبنان كما كانت على بعض الاقتصادات العربية الأخرى، وظل نسبياً بمنأى عن الآثار الكارثية، محافظاً على مقومات جاذبة للاستثمار وعلى صورة إيجابية».

المشوق

والقى المشوق كلمة قال فيها: «الدولة توفر الأطر القانونية والحوافز والبنية التحتية اللازمة، والمواطن يبذل...» هذه هي المعادلة التي لطالما ارتكز إليها الاقتصاد اللبناني، وهي المعادلة الراجعة. فقد لحظنا نشاطاً متقافماً في مجال دعم «المبادرة الفريدة» والشركات الناشئة من قبل القطاع الخاص والمجتمع المدني، وذلك من خلال مؤسسات عامة وخاصة عدة وجمعيات ومنظمات تدفع بالشركات اللبنانية الناشئة إلى الأمام مقدمة المساعدة التقنية والمالية. نذكر على سبيل المثال لا الحصر من القطاع الخاص جمعية الصناعيين اللبنانيين وجمعية تجار بيروت، ومن القطاع العام مصرف لبنان وإيدال وكفالات». وأضاف: «إنّ الشراكة بين القطاعين الخاص والشركاء في المجتمع المدني كانت وستبقى أساسية لنهضة لبنان، والشراكة تقتضي التعاون في تخطي الأزمات والتطلع إلى الأمام، لأنّ الواقع الحالي سيتغير نحو الأفضل بإذن الله».

ولفت المشوق إلى أنّ التطوير يكون من خلال توجيه الاستثمارات نحو القطاعات والأنشطة القائمة على المعرفة والابتكار، على سبيل المثال التكنولوجيا وصناعة البرمجيات، الصناعات الإبداعية، الأبحاث العلمية، والخدمات الطبية». وتابع: «أما إزالة التحديات البنيوية فتكون من خلال المضي قدماً ببرامج الإصلاح لتحديث جميع المؤسسات وإنعاش الاقتصاد الوطني عبر الحد من الهدر والفساد. تتضمن الإصلاحات على سبيل المثال: معالجة مسألة الدين العام، تحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار وتطوير وتأهيل البنى التحتية المتهاكلة، وقف التدهور البيئي، تحسين الحوكمة على صعيد مؤسسات القطاع العام، وتنفيذ خطة تحسين القرارات الإحصائية للبلاد». وأضاف: «تخطى الأزمات ونعيد إنعاش الاقتصاد اللبناني، وتكون ركائز جديدة، مثل قطاع النفط الواعد، وننخذ كل مبادرة أخرى لتتزم المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة بما في ذلك تكافؤ الفرص».

وفي موضوع سلسلة الرتب والرواتب قال المشوق: هو ملف وورثته حكومة المصلحة الوطنية شأنه شأن ملفات عديدة أخرى، ولا بد من إعطاء الحقوق لأصحابها، ولكن من دون إرهاب خزينة الدولة والقوى الاقتصادية».

هذه الفترة أيضاً ارتفعت أصول القطاع المصرفي من 11 مليار د.إ إلى 165 مليار د.إ. وقد نتج من ذلك تراجع بالفوائد ونمو بالناجح المحلي من 7.5 مليار إلى 45 مليار د.إ.».

وأشار سلامة إلى أنّ لبنان «يمز بأوضاع سياسية صعبة تجسدت بالشغور الذي حصل في سدة رئاسة الجمهورية. إنّ هذا الشغور وما ينتج منه من تأثير في المؤسسات الدستورية الأخرى سينال من الثقة ويؤثر في النمو الاقتصادي بينما كان النشاط الاقتصادي قد تحسن إبان تشكيل حكومة الرئيس تمام سلام».

ورأى أنّ «لبنان بما هو عليه اليوم في حاجة إلى المبادرة لإجراء إصلاحات ومعالجة الأزمة الاجتماعية وإقرار موازنة وخطة تمويلية واضحة وتطوير البنية التحتية وإطلاق عملية التقني عن النفط والغاز وتطوير اقتصاد المعرفة. والكلام عن مستقبل لبنان الاقتصادي يمر بهذه الاستحقاقات».

وأكد أنّ «مصرف لبنان وبموجب قانون النقد والتسليف يستمر بتسيير أعماله في شكل طبيعي، ونحن متمسكون، ولدينا صعيداً آخر، تزداد الودائع في القطاع المصرفي مع توقع ارتفاعها تبعاً للمعطيات الحالية بين الـ 5 والـ 6 في المئة. كما أننا نشهد استقراراً بالفوائد مع إقبال لشراء سندات الدولة اللبنانية بالدولار وبالليرة اللبنانية، وقد تضمنت أسعار سندات اليوروبوند أخيراً، وانخفضت وتراجعت كلفة التأمين على المخاطر اللبنانية. سيبقى مصرف لبنان حاضراً في الأسواق لتأمين استقرار الفوائد وملاءة الدولة إن اقتضت الحاجة».

شقيير

أما رئيس اتحاد الغرف اللبنانية محمد شقيير فقد لفت إلى صعوبة الاستثمار والعمل في بيئة غير مستقرة، لا تسمح باستشراف الغد أو بقرارة الطالع السياسي ولو لأشهر».

باسيل

وأبدى رئيس جمعية مصارف لبنان فرنسوا باسيل نقته الكبيرة «بأنّ تونس الحكومة لإطلاق عملية خصخصة بعض المرافق الحيوية، ومنها تحديداً قطاع الكهرباء، ونظام القاعد الاجتماعي والحماية الاجتماعية، يشكل المدخل الطبيعي إلى ضبط أوضاع المالية العامة، وحتى إلى تعزيز القدرة التنافسية للسلع والخدمات اللبنانية محلياً وفي الأسواق الخارجية».

الجميل

ودعا رئيس جمعية الصناعيين فادي الجميل إلى «إطلاق هيئة طوارئ اقتصادية تجمع جميع الفعاليات والمعنيين في الشأن الاقتصادي، تعمل على وضع استراتيجية اقتصادية لتقوية قدراتنا التنافسية وتأمين النمو المستدام، على أن يكون



جانب من الحضور

نظم الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، «منتدى مستقبل لبنان الاقتصادي – الأولويات، السياسات، والتطلعات»، بالتعاون مع مصرف لبنان، واتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان، وجمعية الصناعيين اللبنانيين، وجمعية مصارف لبنان، وجمعية تجار بيروت، والمؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان، برعاية رئيس مجلس الوزراء تمام سلام ممثلاً بوزير البيئة محمد المشوق.

وشارك في المنتدى أكثر من 300 شخصية رسمية، ونخبة من قيادات الغرف اللبنانية، وممثلون من مؤسسات القطاع الخاص اللبناني، ومن الجمعيات والمؤسسات والاتحادات المنضوية في الهيئات الاقتصادية اللبنانية، وعدد من الشركات اللبنانية والعربية ومن أصحاب الأعمال، والمنظمات العربية والدولية المتخصصة.

صابونجيان

استهل المنتدى بكلمة للمنتسق العام للمؤتمر وزير الصناعة السابق فريخ صابونجيان الذي دعا إلى أن يكون هذا المنتدى «مخاطبة منتدى دافوس الاقتصادي العالمي، بما يجمع من عقول اقتصادية من المجتمع اللبناني والدولي للتعاون ووضع الاقتراحات والتوصيات لتكون بيد المسؤولين».

القصار

بعدها تحدث الرئيس الفخري للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ورئيس الهيئات الاقتصادية عدنان القصار، الذي دعا إلى «توحيد الأولويات والسياسات والتطلعات التي تشكل مطلقاً لمعالجة واقعية وعملية للتحديات الداهية المتعلقة بأزمة النزاحين السوريين، وتفاقم الوضع الاقتصادي والمالي والمؤشرات غير المطمئنة المرتبطة بذلك». وقال: «إنّ الأوان لوقف حالة الانقسام بين القوى السياسية والواقع الاقتصادي والاجتماعي الناشئ على المستويات كافة، وما يرتبه ذلك من مسؤوليات على الأطراف كافة».

سلامة

ثم تحدث حاكم مصرف لبنان الدكتور رياض سلامة فقال: «إنّ أي مستقبل اقتصادي للبنان يرتكز على إمكاناته التنموية. وهذا ما أدركه مصرف لبنان الذي سعى وتمكن من إرساء الثقة بالعمل اللبنانية وبالطاقة المالي اللبنانية وطور إمكاناته». وأضاف: «ما بين عامي 1992 و 2013، ارتفعت أصول مصرف لبنان من 5 مليارات د.إ إلى 80 مليار د.إ، وارتفعت أموال المصرف المركزي الخاصة من 43 مليون د.إ إلى 3.4 مليار د.إ. وفي هذه الفترة تراجع سعر صرف الدولار مقابل الليرة من 1850 إلى 1507 مع ارتفاع موجوداتنا بالعملة الأجنبية من 1.4 مليار د.إ إلى 36 مليار د.إ. واکب ذلك ارتفاع الأصول من 1993 – 2013، وفي

أسباب مجهولة أو غيرها في وقت يتم استبدال قارورة الغاز الحديد في الدول المستهلكة لها بقارورة غاز بلاستيكية مصنوعة من مادة الفيبيرغلاس وهي أخف وزناً وأمنة في شكل كامل حتى أثناء الحريق أو التفتيح بحيث ينصح باستعمالها الدفاع المدني في هذه الدول، علماً أننا كنا قد ناقشنا هذا الموضوع مع وزير الطاقة السابق، جبران باسيل الذي تبنى فكرة اعتماد قارورة الغاز البلاستيكية لمعالجتها الموثمة للسلامة العامة».

واعتبر أنّ «موضوع استبدال قوارير الغاز يجب أن يرتبط بأسباب موجبة تبين أولاً الكميات التي تم استبدالها في السابق والكميات المطلوبة استبدالها والتي بلغت حتى

حذر رئيس الإتحاد العام لنقابات عمال لبنان مارون الخولي من «تصريف صفقة على حساب المواطنين في عملية استبدال قوارير الغاز المنزلي»، منتقداً: «العودة إلى نغمة الإنمائي والتي دفع فئتها المستعمل اللبناني في عام 2003 أكثر من 50 دولاراً على أساس قرار وزير الطاقة والمياه والذي حمل الرقم 38 والذي كان يقضي باستبدال نحو مليوني قارورة غاز وبتلف جميع القوارير الموجودة في الأسواق اللبنانية، واستبدالها بأخرى جديدة أحراج مهلة سنتين ونصف السنة في حينها».

انتقد الخولي في بيان أمس «انعدام فكرة تحديث قارورة الغاز لدى المسؤولين المعنيين

الخولي حذر من صفقة في استبدال قوارير الغاز

إيدال شاركت في اجتماع الخريطة التفاعلية لهجرة العبور عبر المتوسط

تعزيز الروابط الإيجابية بين الهجرة والتنمية». وأوضح: «إنّ أهداف المرحلة الحالية تتمثل بتوسيع نطاق المعلومات الاستراتيجية المتبادلة بين الدول المشاركة حول التوجهات والتطورات في مجال الهجرة، إضافة إلى تعزيز قدرة الهيئات الحكومية على الاستفادة من عملية تبادل المعلومات».

وأكد عبتاني «أنّ مشاركة إيدال في هذا الاجتماع تأتي في إطار الاستفادة من الخبرات الدولية لبناء سياسة وطنية لإدارة ملف الاغتراب، لما للمغتربين اللبنانيين المنتشرين في جميع دول العالم من طاقات وإمكانات هائلة». وأشار إلى «أنّ مشروع الخريطة التفاعلية للهجرة يعتبر أداة دعم في إطار الحوار المتوسطي حول هجرة العيور، وذلك من خلال الترويج وتسهيل الوصول إلى المعلومات حول مسائل الهجرة وتبادل هذه المعلومات بين الدول الأفريقية والعربية والأوروبية المشاركة».

شاركت المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان ممثلة بلقاء رئيس مجلس إدارتها نبيل عبتاني في الاجتماع النهائي للخريطة التفاعلية لهجرة العبور عبر المتوسط MTM I-MAP الذي عقد في العاصمة الليجكية بروكسيل في 4 و 5 الجاري بعنوان «نحو سياسات هجرة أكثر استهدافاً».

كما شارك في الاجتماع وفد من وزارة الخارجية برئاسة مدير عام المغتربين هينج جمعة. وشكل المؤتمر فرصة بالنسبة إلى الدول المشاركة من أجل تبادل الخبرات حول استخدام الخريطة التفاعلية بهدف التوصل إلى سياسات ترتكز على وقائع فعلية، ومناقشة مواطن القوة والضعف، فضلاً عن استخلاص العبر والدروس من التجارب المعروضة.

ولفت عبتاني إلى أنّ الهدف «من عقد هذا الاجتماع تحسين إمكانات الهيئات الحكومية، من خلال إدارة المعلومات المتعلقة بإدارة تدفقات الهجرة، إضافة إلى

يؤزر نائب رئيس البنك الأوروبي للاستثمار فيليب دو فونتين فيف لبنان عدداً الإربعاء للقاء مسؤولين حكوميين وممثلين عن القطاع الخاص. وأشار بيان للبنك الدولي إلى أنّ «الزيارة تهدف إلى تلبية الاحتياجات المالية والتنموية للقطاع الخاص في لبنان بأعلى فاعلية ممكنة، لا سيما احتياجات أصحاب المبادرات».

وخلال الزيارة، سيتم التوقيع على قروض جديدة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم مع فرنسبنك وبنك بيلوس وفرست ناشيونال بنك وبنك يورومينا 3، علماً أنّ فرست ناشيونال بنك وبنك يورومينا 3 مولان من الاتحاد الأوروبي والوكالة الإسبانية للتعاون الدولي.

وتعكس هذه القروض الجديدة الالتزام القوي للبنك الأوروبي للاستثمار بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في منطقة المتوسط، حيث خصص البنك منذ عام 2002 لهذا القطاع وحده أكثر من ملياري يورو، بينها 533.5 مليون يورو للبنان.

وإدراكاً من البنك الأوروبي للاستثمار لأهمية الدور الذي تضطلع به مؤسسات الأعمال في تحقيق النمو المستدام واستحداث الوظائف، فإنه يخصص موارد ومهاراته لمساعدة القطاع الخاص بمجموعة من الأدوات المالية الخاضعة لشروط جاذبة متلائمة مع السوق المحلية، وهذه خطوات محددة في إطار شراكة الجودة وعلاقة الثقة بين البنك الأوروبي للاستثمار ولبنان اللتين بنيتا منذ سنوات.

نائب رئيس البنك الأوروبي في بيروت غداً

أعطت وكالة «مكافحة الجريمة البريطانية» مهلة أسبوعين للمستخدمين لاتخاذ الاحتياطات اللازمة ضد البرمجيات الخبيثة، بعد أن قام مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي (اف بي آي) بتدمير شبكة «جيم أوفر زيوس» للقرصنة، وهي الشبكة المسؤولة عن سرقة كميات ضخمة من البيانات الشخصية والمالية للمستخدمين على مستوى العالم.

وقد أشار تقرير نشرته صحيفة «الاندبندنت» البريطانية إلى أنّ شبكة «جيم أوفر زيوس»، التي ينطلق نشاطها في الأساس من روسيا وأوكرانيا هي المسؤولة عن اختراق أكثر من 15 ألف جهاز، الأمر الذي أدى إلى خسائر قدرها «مكتب التحقيقات الفيدرالي» بحوالي 100 مليون دولار.

يذكر أنّ الشبكة كانت تقوم باختراق الأجهزة من خلال برمجيات خبيثة تمكنها من التعرف على كلمات المرور الخاصة بالحسابات المالية للمستخدمين كما تقوم بتشفير الملفات والصور الموجودة على الجهاز وطلب فدية تبلغ على الأقل 500 دولار لفك التشفير.

وأعلن «مكتب التحقيقات الفيدرالي» عن تمكنه من تحديد المشتبه فيه المسؤول عن إدارة الشبكة وهو روسي من أصله سوري يدعى «فيغيني ميخالوفيتش بوغاتشيف» بتهمة السطو على بيانات أكثر من مليون جهاز عبر أنحاء العالم.

المدير العام لمكتب الحبوب والشعير السركي حنا العميل، وبحيث المجتمعون في أوضاع زراعة القمح والصعوبات التي يعانيها المزارعون. وبعد انتهاء الاجتماع قال شومان: «تداولنا موضوع تعويض مزارعي القمح بسبب الكارثة التي حلت بموسم القمح 2013 – 2014. كما بحثنا في الإسراع في تسلم القمح وإمكان زيادة سعر الكيلوغرام، وقد أبدى الوزير تفهماً لمطالبنا وعدنا بدرسها».

التقى رئيس منتدى الحوار الوطني فؤاد مخزومي، ووزيرة الخارجية الإيطالية فيديريكا مغيريني، في مركز التعاون التجاري الإيطالي. وتطرق اللقاء إلى «سبل التعاون لمساعدة لبنان على اجتياز الصعوبات التي يواجهها على المستوى الاقتصادي، والإفادة من الخبرات الإيطالية في مجال النفط والغاز».

ولفت مخزومي إلى أنّ «بإمكان إيطاليا وبلدان الغرب مساعدة لبنان في هذا الشأن، عبر تأهيل الشباب والشابات، واستثمار الخبرات الإيطالية لخلق فرص عمل جديدة، وتوفير الفرص على تسلسل الإرهاب إلى حياة الشباب اللبناني وإضاءة مستقبله».

نشاطات اقتصادية

أقيم في بلدة بعقلين احتفال وضع حجر الأساس لمحطة بعقلين للمصلحة الأبحاث العلمية الزراعية، برعاية وزير الزراعة أكرم شهاب وحضوره إضافة إلى ممثلي نواب المنطقة وعدد كبير من الفعاليات السياسية والإعلامية والدينية.

وأوضح شهاب أنّ «هذه المحطة في بعقلين ستنتضم إلى محطات أخرى، وستكون في خدمة المزارعين لتساعدهم على دعم صمودهم في تطوير الإنتاج وحماية أحراج الجبل».

وأعلن عن «محطات مماثلة ستكون في حاصبيا والهرميل والقلبعات لخدمة المزارعين، لا سيما الزيتون والأشجار المثمرة، بحيث ستزود بمختبرات للتربة والمياه وزيت الزيتون والعسل والصنوبر، إلى جانب الرصد الجوي والإرشاد والوقاية ومكافحة الآفات، بهدف تطوير الإنتاج وتخفيف الأعباء وستكون الوزارة وفيه لهؤلاء المزارعين من أجل حماية بيتهم الخضراء وزراعتهم».

● استقبل وزير الاقتصاد والتجارة آلان حكيم بعد ظهر أمس، نواب البقاع الغربي زياد القادري، أمين وهيي، أنطوان سعد وجمال الجراح، بإرافتهم وقد نقابة المزارعين برئاسة خالد شومان، وفي حضور

أقرب اللجنة الفرعية المنبثقة من لجنة الأشغال العامة والنقل والتوزيع للمياه اقتراح قانون طابع خبير السير المقدم من النائبين هاني قبيسي وعبدالمجيد صالح في جلسة عقدتها العاشره قبل ظهر أمس، برئاسة النائب حكمت ديب وحضور النائب هاني قبيسي وممثل وزارة المال المستشار القانوني يوسف الزين، رئيس لجنة الرقابة على هيئات الضمان وليد جنادري وجيسكا كيوان، نقيب خبراء السير الياس قزي والمستشار القانوني النقابية شارل غفري والخبير نجيب شوفاني.

● أصدرت اللجنة بيان، جاء فيه: «أقرت اللجنة الفرعية اقتراح القانون المتعلق بطابع خبير السير معدلاً ورفعت تقريرها إلى اللجنة الأشغال العامة والطاقة والمياه».

● أعلنت مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان أنها «وضعت بيوت التحصيل جداول إصدارات عام 2014»، داعية: «جميع المشتركين إلى تسديد بدلات المياه المترتبة عليهم عن العام المذكور إلى الجباة المختصة أو لدى دوائر التوزيع التابعين لها».

● أصدرت المؤسسة في بيان أمس، «المختلفين عن تسديد بدلات عام 2013 وما قبله ببنسبة 90 في المئة».

● توقفت شبكات الهاتف عن العمل منذ منتصف ليل الأحد –الاثنين، في سائر ألات مناطق مرجعيون، حاصبيا، الخيام، راشيا الفخار، جزين، عين بوسوار، وعين قانا إثر عطل مفاجئ.

● وتعمل فرق مختصة تابعة لهيئة أوجيرو منذ صباح أمس على تحديد العطل المفاجئ الذي



عبتاني وجمعة خلال الاجتماع

شّل الشبكة العادية في مناطق واسعة، وتوزع العديد من الفرق في الاستطلاعات لمعالجة العطل.

● نظمت غرفة التجارة اللبنانية الأميركية في فندق فينيسيا – ندوة عن «قانون الامتثال الضريبي الأمريكي على الحسابات الأجنبية» (FATCA)، تتناول سبل تأثيره في الأفراد المقيمين في لبنان، من مواطنين أميركيين أو حاملي البطاقة الخضراء (Green Card)، وما يجب أن تعرفه المؤسسات المالية اللبنانية لتكون قادرة على الامتثال لمتطلبات القانون.

● وشارك في الندوة المسؤول الرئيسي عن الشؤون القانونية والتحقق في بنك عودة (مجموعة) والمحامين جون باري ومارك سريير من مكتب «بريان كايغ» الأميركي للمحاماة، والمحامي البرت مخبير، الشريك في مكتب «مخبير أند موريتي» الأميركي للمحاماة والرئيس السابق للجنة الأميركية العربية لمكافحة التمييز (ADC).

تكنولوجيا

أقرب اللجنة الفرعية المنبثقة من لجنة الأشغال العامة والنقل والتوزيع للمياه اقتراح قانون طابع خبير السير المقدم من النائبين هاني قبيسي وعبدالمجيد صالح في جلسة عقدتها العاشره قبل ظهر أمس، برئاسة النائب حكمت ديب وحضور النائب هاني قبيسي وممثل وزارة المال المستشار القانوني يوسف الزين، رئيس لجنة الرقابة على هيئات الضمان وليد جنادري وجيسكا كيوان، نقيب خبراء السير الياس قزي والمستشار القانوني النقابية شارل غفري والخبير نجيب شوفاني.

● أصدرت اللجنة بيان، جاء فيه: «أقرت اللجنة الفرعية اقتراح القانون المتعلق بطابع خبير السير معدلاً ورفعت تقريرها إلى اللجنة الأشغال العامة والطاقة والمياه».

● أعلنت مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان أنها «وضعت بيوت التحصيل جداول إصدارات عام 2014»، داعية: «جميع المشتركين إلى تسديد بدلات المياه المترتبة عليهم عن العام المذكور إلى الجباة المختصة أو لدى دوائر التوزيع التابعين لها».

● أصدرت المؤسسة في بيان أمس، «المختلفين عن تسديد بدلات عام 2013 وما قبله ببنسبة 90 في المئة».

● توقفت شبكات الهاتف عن العمل منذ منتصف ليل الأحد –الاثنين، في سائر ألات مناطق مرجعيون، حاصبيا، الخيام، راشيا الفخار، جزين، عين بوسوار، وعين قانا إثر عطل مفاجئ.

● وتعمل فرق مختصة تابعة لهيئة أوجيرو منذ صباح أمس على تحديد العطل المفاجئ الذي

أقيم في بلدة بعقلين احتفال وضع حجر الأساس لمحطة بعقلين للمصلحة الأبحاث العلمية الزراعية، برعاية وزير الزراعة أكرم شهاب وحضوره إضافة إلى ممثلي نواب المنطقة وعدد كبير من الفعاليات السياسية والإعلامية والدينية.

وأوضح شهاب أنّ «هذه المحطة في بعقلين ستنتضم إلى محطات أخرى، وستكون في خدمة المزارعين لتساعدهم على دعم صمودهم في تطوير الإنتاج وحماية أحراج الجبل».

وأعلن عن «محطات مماثلة ستكون في حاصبيا والهرميل والقلبعات لخدمة المزارعين، لا سيما الزيتون والأشجار المثمرة، بحيث ستزود بمختبرات للتربة والمياه وزيت الزيتون والعسل والصنوبر، إلى جانب الرصد الجوي والإرشاد والوقاية ومكافحة الآفات، بهدف تطوير الإنتاج وتخفيف الأعباء وستكون الوزارة وفيه لهؤلاء المزارعين من أجل حماية بيتهم الخضراء وزراعتهم».

● استقبل وزير الاقتصاد والتجارة آلان حكيم بعد ظهر أمس، نواب البقاع الغربي زياد القادري، أمين وهيي، أنطوان سعد وجمال الجراح، بإرافتهم وقد نقابة المزارعين برئاسة خالد شومان، وفي حضور